

عبير موسى: الإخوان يسعون للسيطرة على تونس

وعبرت عن خشيتها من أن يؤدي الاهتمام بأزمة الفايروس إلى عدم النظر بالجدية المطلوبة لكثير من القضايا المهمة، وقالت "لدينا تخوف من أن تقوم الأحزاب المشاركة بالانتقال الحاكم بصرف جزء كبير من قرض الصندوق الدولي الذي تم إقراره مؤخرا، وقيمته 745 مليون دولار، لدعم سياسات الدولة الاستباقية في مواجهة جائحة كورونا على ترضية الشارع بالمنح والمساعدات أصلا في استمرار استقطابهم إلى جانبهم". وأضافت "بالطبع نؤيد منح المساعدات للفئات الضعيفة على أن يتم ذلك بنحو شفاف ورشيد ولكننا نؤيد أيضا البحث عن حلول اقتصادية أطول عمرا".

وكان وزير المالية التونسي محمد نزار يعيش قد وصف الوضع الاقتصادي "بالصعب جدا"، جزاء توقف الأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع السياحة الحيوي، والذي بات مهددا بفقدان أكثر من 400 ألف وظيفة وخسائر تزيد عن المليار دولار.

وتابعت موسى "جزء من معالجة الأزمة هو النظر لما بعدها، بالطبع هناك خسائر كبيرة تعرضنا لها، وتحديدًا بقطاع السياحة أحد أهم الأبواب الرئيسية للدخل القومي، ولكن لا بد أن نتحرك لتفادي المزيد من التداخات بان يتم ربط منظومة الإنتاج بصناعات ضرورية ومطلوبة في مواجهة أزمة انتشار الفايروس كتصنيع الكمامات الطبية التي تحتاجها السوق المحلية وأجهزة التنفس الاصطناعي".

وبالرغم من عدم مسارعة موسى، مثل البعض على الساحة السياسية، بإصدار أحكام نهائية بإدانة ووصم حكومة إلياس الفخفاخ بالفشل في التعاطي مع أزمة انتشار فايروس كورونا في تونس، إلا أنها ألفت في الوقت نفسه بشكوك قوية حول هذا الملف.

تنظيم الإخوان يحاول استثمار أزمة كورونا لتلميع صورته مستغلا في ذلك معاناة الفئات الضعيفة وتعطل الأرزاق

وقالت "الوضع الاقتصادي والاجتماعي بتونس كان صعبا قبل الجائحة، وإن كانت الحكومة، كما رصد الجميع، قد تعثرت في تنفيذها للإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي أعلنتها للحد من تداعيات الأزمة على الفئات الضعيفة والمؤسسات الاقتصادية المتضررة. ففي البداية، شهدنا تأخر عملية توزيع المساعدات الاجتماعية، وما خلفته من عملية اكتظاظ بشري، وعملية حشر بقائمة المتفقرين، ومؤخرا، تابعا قضية الكمامات الطبية التي تعد حرقا للقانون وتجاهلا لمنظومة مكافحة الفساد، كل هذا يعقد الشكوك حول إدارة الحكومة للأزمة".

وكان الخففاخ تعرض لموجة انتقادات واسعة، فضلا عن اتهامات بتبويض الفساد وتضارب المصالح، وذلك على خلفية تأييده لموقف وزير الصناعة بحكومته، يوسف بن صالح، والذي تجري مساعلته حاليا بالبرلمان حول قيامه بعقد صفقة بين وزارته والنائب جلال الرياتي بشأن تصنيع مليوني كمامة طبية دون الرجوع إلى قانون عقد الصفقات العمومية، ودون مراعاة للدستور الذي يمنع "تعاقد الدولة مع نواب البرلمان لإغيات تجارية".

وختمت "هناك قضايا عامة لا يمكن التغريط فيها تحت دعاوى أن التشكك والتوقف عند أي إجراء سيرعقل اتخاذ القرارات العاجلة التي تتطلبها الأزمة، ولذلك، قررنا في الحزب اللجوء للقضاء لمتابعة الصفقة المشبوهة للكمامات الطبية وسنطالب بحاسبة رئيس الحكومة، والوزراء المخالفين، كما سننقد طلب للقضاء الإداري لإيقاف تنفيذ، وإلغاء، قرارات منح صفقات عمومية مخالفة لقوانين الوظيفة العمومية وللدستور".



تونس - حذرت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى من مساعي حركة النهضة الإسلامية للسيطرة على المشهد السياسي في البلاد، تمهدا لحسن سير أجداتها المحلية والإقليمية دون رقيب ولا حسيب.

وقالت موسى في حوار لوكالة الأنباء الألمانية إن "التنظيم الإخواني يسعى منذ مجيئه إلى تونس إلى الانفراد بالمشهد السياسي والهيمنة على كل مفاصل الدولة".

وأضافت "رصدنا ضمن تحركات هذا التنظيم وجود محاولات ومشاريع بمجلس النواب لتشكيل ائتلاف سياسي تتم بلورته جزاء التقارب بين رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، وبين بعض القوى المدنية وبهذا ستتجدد الهيمنة الإخوانية على البرلمان، لينفي الرأي المخالف".

وتحوض رئيسة الحزب الدستوري الحر منذ صعودها إلى البرلمان التونسي مواجهة سياسية مع خصمها الاستراتيجي حركة النهضة الإسلامية التي تتهمها بالتستر على الفساد، ومحاولة ضرب الحياة السياسية من خلال استهداف المعارضين.

وفي هذا الصدد قالت "لا تتعلق القضية بالتاكيد على خصومتنا مع طرف ما، ورغبتنا في صناعة شو إعلامي كما يروجون، وإنما تتعلق بممارسة دورنا الدستوري كمعارضة بالرقابة والتحذير من تصرفات أو قرارات وقوانين قد يكون لها تأثير سلبي لا يمكن محوه بعد انتهاء أزمة كورونا الراهنة".

وأكدت أن أزمة كورونا لا تعني الصمت على أي شبهة فساد أو محاولات لتهميش المعارضة وإخراص صوتها ودورها الرقابي. وكانت موسى، وهي رئيسة لجنة الصناعة والطاقة بالبرلمان، اتهمت زميلها عياض اللومي، من حزب قلب تونس ورئيس لجنة المالية، "بتوجيه عبارات رائية إليها ومحاولة الاعتداء عليها جسديا".

وانضم حزب قلب تونس (البرابي) إلى حركة النهضة الإسلامية في حملة استعداد رئيسة الحزب الدستوري الحر بعد أن تهمج اللومي على موسى بالفاظ نابية على إثر انتقادها لثانية رئيس البرلمان سميرة الشواشي المنتمية إلى حزبه.

ويتوقع مراقبون أن يصب الخلاف بين الحزبين العلمانيين في صالح النهضة بشكل عام، حيث سيدعم طرح النهضة بأن موسى وحزبها لا يستثنيان أحدا من دائرة انتقاداتهما أو معاركهما في إطار سعيهما إلى جذب الأضواء إليهما. ويتساءل مراقبون عن مصلحة مثل هذه الأحزاب العلمانية، التي تتقاسم مع موسى نفس النهج السياسي تقريبا، في الاصطاف خلف حركة النهضة، فيما تشير مصادر سياسية إلى أن الحركة الإسلامية (54 نائبا) تعمل على تكوين جبهة برلمانية تضم كلاً من قلب تونس (29 نائبا) وائتلاف الكرامة الإسلامي (19 نائبا) وبعض المستقلين لمواجهة الحزب الدستوري الحر المنقذ البارز لأجنداتها سواء داخل البرلمان أو صلب الحكومة.

ويشير هؤلاء إلى احتمال أن تسعى النهضة إلى استبدال حكومة إلياس الفخفاخ بان تحل حكومة أخرى محلها، تكون أكثر تماشيا مع أهدافها، إذا ما أعلنت تشكيل ائتلاف مع قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي.

وفي علاقة بأزمة كورونا التي تعيشها البلاد، نددت موسى باستغلال بعض القوى للعمل الخيري لتحقيق مكاسب سياسية، موضحة أن "هناك جمعيات ومراكز قريبة من تنظيم الإخوان انخرطت في العمل الخيري وتحاول الآن توظيفه لتلميع صورة التنظيم في عموم البلاد، مستغلة في ذلك أجواء معاناة الفئات الضعيفة في ظل الأزمة الراهنة وتعطل الأرزاق".

وتكررت رئيسة الحزب الدستوري الحر بأجواء عام 2011 عندما تم استغلال المناخ العام واستغلال فقر الناس لتحقيق مكاسب انتخابية.

النهضة متوجسة من سيطرة محمد عبو على ملفات الفساد

تحفظات الحركة الإسلامية تؤشر لبداية الخلافات الحكومية



مكافحة الفساد أم الممارك

يفسر تحفظها. وكان عبو قد استقال من منصبه كوزير مكلف بالإصلاح الإداري في حكومة حمادي الجبالي سنة 2012 بسبب رفض رئيس الحكومة إحداث جهاز للرقابة على الإدارة يراه الوزير ضرورة ملحة لمكافحة الفساد.

وتفتح تحفظات حركة النهضة أبواب الخلافات مبكرا صلب حكومة الفخفاخ، وهو ما سينعكس سلبا على واجب التضامن الحكومي.

وفي خطوة وصفها مراقبون بالاستباقية لمحاصرة توسع هوة الخلافات بين أطراف الائتلاف الحكومي، عين إلياس الفخفاخ كل من القياديين بحركة النهضة عماد الحمامي وأسامة بن سالم مستشارين له.

وسيشغل الحمامي خطة مستشارا لدى رئيس الحكومة برتبة وزير، فيما يشغل بن سالم خطة مستشار برتبة كاتب دولة. ووصف متابعون هذه الخطوة ضمن سياق استرضاء رئيس الحكومة لحركة النهضة، بعد تحفظها على الصلاحيات الواسعة الممنوحة لوزير مكافحة الفساد، بالترفيف في عدد ممثليها داخل الحكومة.

ويسعى الفخفاخ من خلال هذه الخطوة إلى إدارة توازنات الثقل الحزبي داخل حكومته وتجنيدتها تصدعا قد يمتد صداه إلى البرلمان وينتهي ربما بسحب الثقة منها، وهو سياريو تشير مصادر إلى أنه غير مستبعد.

موقف معروف الذي قال إنه يمثل حزبه، فإن مجلس الوزراء صادق على الأمر الحكومي المتعلق بصلاحيات وزارة الوظيفة العمومية والمكافحة الفساد، ما يمثل فرض أمر واقع على حركة النهضة ويشير إلى أن "لحلفاء داخل هذه الحكومة".

واستغرب القيادي في حزب التيار الديمقراطي هشام العجبوني في تصريحات لوسائل إعلام محلية تحفظ النهضة على صلاحيات الوزير عبو قائلا "النهضة وافقت على نفس هذه الصلاحيات في حكومة حبيب الجملي والآن ترفضها في حكومة الفخفاخ".



وأضاف العجبوني "اعتراض النهضة على صلاحيات محمد عبو ربما لأن رؤيتنا في التيار الديمقراطي في تطبيق القانون ليست انتقائية"، مؤكدا أن حزبه يطبق القانون على الجميع ولا يجابي أحدا في ذلك".

ويرى متابعون أن تصريحات القيادي في التيار الديمقراطي تحمل اتهامات غير مباشر لحركة النهضة بالمحاباة في تطبيق القانون على الفاسدين وهو ما

أثار منح رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ صلاحيات واسعة لوزير الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد محمد عبو (التيار الديمقراطي)، حفيظة حركة النهضة الإسلامية (شريك الحكم) التي سارعت إلى انتقاد هذه الخطوة من دون تقديم تبرير يدعم وجهة اعتراضها، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تضامن حكومي واسع لمواجهة فساد تقول أطراف سياسية إنه محمي بأدوات حزبية.

تونس - يطرح توجس حركة النهضة الإسلامية من منح وزير الدولة محمد عبو صلاحيات واسعة لمكافحة الفساد عديد التساؤلات ونقاط الاستفهام، في وقت يفترض فيه أن تكون مكافحة هذه الآفة التي تنخر الاقتصاد التونسي محل تضامن حكومي بين الأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم لا محل خلاف بينها.

ومنح رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ جزءا كبيرا من صلاحياته لوزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية ومكافحة الفساد الذي ستكون له صلاحيات رقابية واسعة، من بينها هيئة الوظيفة العمومية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية، حيث ستكون الملفات التي فيها شبهة فساد محل متابعة دقيقة من الوزير الذي جعل برنامجا انتخابيا.

ويرى مراقبون أن تحفظ حركة النهضة على الصلاحيات الموسعة لممثل حزب التيار الديمقراطي في حكومة الفخفاخ يعكس مخاوف من أن يطل فتح الملفات لعدد من قياداتها

ووزرائها السابقين في حكومات ما بعد ثورة يناير 2011 والذين تحوم حولهم شبهات فساد واتهمهم محمد عبو نفسه في وقت سابق بالتستر على الفاسدين. لكن آخرين يعتبرون أن تحفظ النهضة ليس على فتح ملفات الفساد بقدر ما هو تحفظ على شخص الوزير والحزب الذي أوكل إليه هذه الصلاحيات الواسعة، إذ تحظى "الحرب على الفساد"

باهتمام التونسيين وقد ترفع من شعبية حزب التيار الديمقراطي إذا ما نجح في مهامه وهو ما سينعكس بالضرورة على صورة الحركة الإسلامية التي فشلت في محاصرة الظاهرة خلال عشر سنوات من مشاركتها الحكم ومباشرتها لهذه الملفات.

وأعلن وزير الدولة للثقافة المعروف، المنتمي إلى حركة النهضة، رفض حزبه للصلاحيات الواسعة الموكلة لوزير الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد، في خطوة مفاجئة لم تعترض عليها الحركة الإسلامية خلال مشاورات تشكيل حكومة حبيب الجملي التي أطاح بها البرلمان قبل منحه الثقة لحكومة الفخفاخ. ورغم

خط بحري بين تونس وليبيا تزامنا مع بدء مهمة إيريني

ويرى مراقبون أن الظروف الأمنية التي وقع بموجبها تجميد نشاط الخط التجاري مع ليبيا آنذاك لم تنفخ اليوم مع اشتداد المعارك بين الفرقاء الليبيين في مختلف جبهات القتال ووصولها إلى معبر رأس الجدير الحدودي مع تونس.

وقال وزير التجارة التونسي محمد المسيليني، في تصريحات إعلامية إن "المواد المصدرة إلى ليبيا تتمثل في الخضار والفاكهة، إضافة إلى مواد غذائية أخرى".

وتشير مصادر دبلوماسية أنه مع حملة الضغط التي تقودها حكومة الوفاق لعرقلة المهمة الأوربية لمراقبة توريد الأسلحة إلى البلاد، تبذل تركيا جهودا حثيثة لإيجاد طريق إمداد جديد للمليشيات الموالية لها في طرابلس عبر تونس. وحذر النائب عن حزب تحيا تونس ميروك كورشيد الخميس خلال جلسة استماع لوزير الخارجية التونسي نور الدين الري، من مغبة "التورط في المؤامرة التركية بليبيا". واتهم كورشيد النظام التركي بإرسال المرتزقة المسلحين لإرادة

ويشعر هؤلاء إلى احتمال أن تسعى النهضة إلى استبدال حكومة إلياس الفخفاخ بان تحل حكومة أخرى محلها، تكون أكثر تماشيا مع أهدافها، إذا ما أعلنت تشكيل ائتلاف مع قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي.

ويشير هؤلاء إلى احتمال أن تسعى النهضة إلى استبدال حكومة إلياس الفخفاخ بان تحل حكومة أخرى محلها، تكون أكثر تماشيا مع أهدافها، إذا ما أعلنت تشكيل ائتلاف مع قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي.

ويشعر هؤلاء إلى احتمال أن تسعى النهضة إلى استبدال حكومة إلياس الفخفاخ بان تحل حكومة أخرى محلها، تكون أكثر تماشيا مع أهدافها، إذا ما أعلنت تشكيل ائتلاف مع قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي.

ويشعر هؤلاء إلى احتمال أن تسعى النهضة إلى استبدال حكومة إلياس الفخفاخ بان تحل حكومة أخرى محلها، تكون أكثر تماشيا مع أهدافها، إذا ما أعلنت تشكيل ائتلاف مع قلب تونس وائتلاف الكرامة الإسلامي.

إيريني" لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، ما جعل البعض يستحضر الضغوط التركية على تونس من أجل تسهيلها نقل السلاح التركي لمليشيات حكومة الوفاق في طرابلس عبر الموانئ التونسية.

وفي 2013 افتتحت السلطات التونسية الخط التجاري البحري مع ليبيا، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون تواصل العمل به.



توقيت استئناف التجارة مع ليبيا يثير لغطا

تونس - استأنفت تونس السبت، العمل بالخط التجاري البحري لتقل البضائع إلى ليبيا المتوقفت منذ 7 سنوات، عبر مدينة صفاقس باتجاه العاصمة طرابلس، ما أثار لغطا حول توقيتها ودفع بنشاط ليبين على مواقع التواصل الاجتماعي إلى وصف هذه الخطوة بالمؤامرة رغم تأكيد الحكومة التونسية أن الخط تجاري صرف. ويتزامن توقيت إعادة فتح الخط التجاري مع بدء المهمة الأوربية